مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية
Eissn :2600-6413 Issn : 2353-0480
المجلد 7 / العدد: 02 (2019)، ص .112- 140

مساهمة اليات حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

Corporate governance mechanisms contribute to enhancing the quality of accounting information

الأستاذة :بوشمبة بدرة
المدرسة العليا للتجارة بالقليعة

تاريخ الاستلام: 2019/09/05 تاريخ القبول: 2019/10/10 تاريخ النشر: 2019/11/08

الملخص:

ان المتسبب الرئيسي في حدوث الازمات المالية التي ادت الى افلاس العديد من الشركات هو انتشار الفساد المالي والمحاسبي الراجع الى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الافصاح والشفافية وعدم اظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن حقيقة المركز المالي ونتائج اعمال الشركات

و تظهر اهمية مفهوم حوكمة الشركات في عمل الياتها الداخلية والخارجية على تحقيق جودة المعلومات المالية والمحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المعتمد عليها في اتخاذ القرار وبعث الثقة فيها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات،اليات الحوكمة،القوائم المالية،جودة المعلومات المحاسبية.

Résumé :

Le principal coupable des crises financières qui ont conduit à la faillite de nombreuses entreprises est la propagation de la corruption financière et comptable due à la non-application des principes comptables et au manque de divulgation et de transparence et à ne pas révéler les données et informations réelles reflétant la situation financière et les résultats des entreprises.

L'importance du concept de gouvernance d'entreprise dans le travail de ses mécanismes internes et externes pour atteindre la qualité des

informations financières et comptables contenues dans les états financiers adoptés dans la prise de décision et la confiance.
mots clés:la gouvernance , Mécanismes de gouvernance ,les états financiers ,la Qualité de l'information comptable.

المقدمة:

ان المحاسبة هي عملية تسجيل وتبويب وتصنيف الاحداث الاقتصادية التي وقعت في الشركة خلال فترة زمنية محددة وتلخيصها في شكل قوائم مالية تعطي التعبير الرقمي للوضعية المالية للشركة ونتائج اعمالها لكل سنة مالية ،ماجعلها تلعب دورا حيويا في نجاح النشاط الاقتصادي ،حيث ان ما توفره من معلومات لمستخدميها يساعدهم في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الاداء واتخاذ القرارات الادارية الرشيدة واللازمة لنجاح المشروع ،الامر الذي جعل قطاع الاعمال يرتكز على النفعية كمعيار للمعلومات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين.

وفي ظل المتغيرات الاقتصادية التي تتسم بظروف عدم التأكد والمخاطرة التي يعيشها العالم اليوم اتضح أهمية جودة المعلومة التي تتضمنها القوائم المالية والتي يفرزها النظام المحاسبي المالي ،حيث أوضحت جمعية المحاسبة الامريكية A.A.A أهمية دور المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية "بان المعلومات المحاسبية تعد الوسيلة الرئيسية لتخفيض ظروف عدم التأكد التي يواجهها المستثمر الخارجي"،ما جعل جودة القوائم المالية والمعلومات التي تتضمنها تكتسي اهمية بالغة خصوصا بعد ماشهده العالم من انتكاسات وأزمات مالية وحالات إفلاس لكبريات الشركات في العالم أبرزها شركة انرون وولدكوم الأمريكيتين وما تبعها من الازمات المتلاحقة حتى عام 2008 حين انهارت الشركات العقارية والبنوك الممولة لها في الولايات المتحدة الأمريكية،وقد أرجعت أسبابها إلى افتقاد المهنيين في المحاسبة والمراجعة الى اخلاقيات المهنة بحيث ذهب القائمين عليها الى التواطؤ مع المديرين في تحريف البيانات المالية باستعمال ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية لإعطاء صورة مضللة ومخالفة للواقع عن الوضعية المالية ونتائج الاعمال، الامر

الذي الحق بالمستثمرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح لخسائر فادحة ما الذي ادى الى فقدان الثقة فيما يعرض بالقوائم المالية من معلومات والتي كانت أساس لاتخاذ القرارات.

وقد جاءت حوكمة الشركات كمفهوم متكامل يقوم على مجموعة من المبادئ والآليات والقواعد الإرشادية نتيجة سعي المنظمات الدولية لاستعادة الثقة في ما يعرض من قوائم مالية وما تتضمنه من معلومات ،تفرض على الشركات ايجاد قانون يحدد السجلات والدفاتر المحاسبية التي يجب اعدادها والقوائم المالية التي يجب نشرها ويمكن أن يؤدي إلى تفعيل الآليات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير المالية المنشورة،وبما يحقق الافصاح والشفافية من اجل الوفاء بمتطلبات هذا المفهوم ،كما ان وجود لجنة تدقيق فعالة يتم اختيارها من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ومن الخبراء المختصين الذين يتولون الاشراف المستقل على عملية اعداد التقارير المالية وكذا مراقبة جودة المعلومات المحاسبية والمالية التي تنتجها هذه التقارير قد يؤدي الى ارتفاع جودة الاليات المحاسبية المستخدمة في اعداد التقارير المالية،وكذا وجود قواعد محددة لمتطلبات الافصاح والشفافية للشركات التي يتم قيد اوراقها المالية في البورصة ،فيمكن أن تؤدي إلى تفعيل الآليات المحاسبية اللازمة لتحقيق تلك المتطلبات ،وتحديدا تلك العلاقة بين القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية.

اشكالية البحث:

ان انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها القوائم المالية والتي يتيحها النظام المحاسبي المالي المستخدم في الشركات الوطنية وعدم توافرها بالجودة المطلوبة لمتخذي القرارات وذلك في ظل الطلب المستمر والمتزايد عليها في قطاع الاعمال ،ادى الى حدوث فجوة بين احتياجات متخذي القرارات من

معلومات وما توفره النظم المحاسبية القائمة في الشركات مما يستلزم البحث عن الاليات التي من شانها تضييق هذه الفجوة من خلال تحسين جودة القوائم المالية وماتتضمنه من معلومات وعن كيفية تفعيل هذا الدور ،ومن هذا المنطلق تثار تساؤلاتنا عن معايير قياس جودة القوائم الملية وما تحتويه من معلومات ومجالات تحسينها كالتالي:

/1كيف يمكن قياس جودة المعلومات المحاسبية والمالية التي تتيحها القوائم المالية وتحديد جوانب القصور فيها؟

/2هل لآليات حوكمة الشركات دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها القوائم المالية وكيفية تفعيل هذا الدور؟

الإشكالية الرئيسية :دور آليات الحوكمة كأحد دعائم حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية وما تحتويه من معلومات؟

المحور الاول :جودة القوائم المالية وما تنتجه من معلومات محاسبية ومالية

اولا:مفهوم القوائم المالية وما تنتجه من معلومات محاسبية ومالية

ان نظام المعلومات المحاسبي يوفر عددا كبيرا من المخرجات او التقارير لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج المؤسسة ومن داخلها ،حيث تعتبر القوائم المالية من اهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها الاطراف المهتمة بشان المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات لأنها تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة مالية سابقة ومكونات القوائم المالية هي كما يلي:

الميزانية: تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم.

جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من المؤسسات خلال السنة المالية.

ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.

جدول سيولة الخزينة: هو مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

ملحق القوائم المالية: يشمل الملحق على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم القوائم.
- المعلومات التي تخص المؤسسة والمؤسسات المشتركة وكل ما يتعلق بها.
- أما بالنسبة للمعلومات الواجب توصيلها إلى المستخدمين عن طريق التقارير المالية على غرار القوائم المالية فهي تتخذ أشكال مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة ، فقد تكون معلومات محاسبية ومعلومات غير محاسبية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة إضافة إلى التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات، وكذلك التأثير البيئي والاجتماعي لمشاريع المؤسسة في نطاق المحيط الذي تنشط فيه.

ثانيا :جودة المعلومات المحاسبية والمالية:

-1مفهوم جودة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية والمالية:

عرفت الجودة على انها :ترتبط ببرنامج يتضمن زيادة التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي عن طريق الحد من العيوب في الاداء ووضع الشئ المراد تحقيقه.

وقد ظهرت ملامح التحول من الاهتمام بالمبادئ إلى التركيز على منفعة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين في عام 1966 من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبية (AAA) حيث أقرت أربع صفات لتقييم مدى جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية)الملاءمة، القابلية للتحقق، التحرر من التحيز، وقابلة للقياس الكمي) .

ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وان تعد طبقا لمجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يسهل في تحقيق الهدف من استخدامها،كما انها تعد من عناصر الإنتاج حيث انها تقوم بتحديد فعالية وكفاءة المؤسسة

وهي تعتبر من متطلبات النظام المحاسبي المالي وأحد أهدافه لتقريب الممارسة للعمليات المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية.

كما انها تعني قيمة المعلومات التي يتمثل دورها في التقليل من حالة عدم التأكد عند المستفيدين منها، وبالتالي يفترض انها تشعرهم بالقدرة على اتخاذ القرارات التي تكون أقل ضررا وأكثر نفعا،أي انها سوف تؤدي إلى زيادة الأرباح والتقليل من الخسائر.

ويكون للمعلومات جودة) قيمة(اقتصادية بقدر التقليل من احتمالات المخاطرة بشرط أن تكون التكلفة المضافة أقل من العائد المضاف.

كما تتحدد جود تها بمدى امكانية استعمالها في الوقت الحالي او توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات،وبالتالي

القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار ،وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة.

كما وضع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الذي طبق المنهج النفعي الجديد عند وضعه للإطار المفاهيمي فركز بشكل واضح على جودة او منفعة المعلومات المحاسبية ،واعتبر ان اهداف القوائم المالية هي نقطة بداية في تطبيق المنهج النفعي الجديد ، وبعد تحديد الاهداف كان من الطبيعي ان ينجز (FASB) الخطوة التالية والتي هي تحديد مفاهيم الجودة للمعلومات المحاسبية بإصدار البيان رقم 02عام 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية."

وقد عرفت جودة المعلومات المحاسبية " بمدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة"

ونعني بالجودة في هذا المجال "المعيار الذي يمكن على اساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها،كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الاساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اكثر المعلومات الجيدة والتي هي تلك الاكثر افادة في ترشيد القرارات"

وعموما تعني جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين،وذلك من خلال خلوها من التحريف والتضليل وان تكون معدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

معايير جودة المعلومات المحاسبية:

تتوفر جودة المعلومات المحاسبية بتوفر المعايير التالية:

-معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بربط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

-معايير رقابية: ينظر الى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي تركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين.

–معايير مهنية:تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير لتقارير المحاسبية والمراجعة ،ضبط اداء العملية المحاسبية،مما ابرز مفهوم مساءلة الادارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم ،والتي ادت بدورها الى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

-معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية:

-الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

-المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها،ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصورة التالية:

- المنفعة الشكلية: أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار.
- المنفعة الزمنية: توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب.
- المنفعة المكانية: أي الحصول عليها بسهولة.

المنفعة التقييمية أو التصحيحية: أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

-الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تعتبر الفاعلية عن مدى درجة تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وكذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفعالية بأنه مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.

-التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات: يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

نماذج قياس جودة المعلومات المحاسبية والمالية:

هناك نماذج عديدة لقياس جودة المعلومات المحاسبية يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مداخل:

مدخل جودة الربح: يستند المؤيدون لهذا المدخل على أن الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم أصحاب المصالح، ويتوقف إنتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة ومن أشهر نماذج هذا المدخل هو نموذج انحدار الأرباح لقياس استمرارية الأرباح ونموذج قياس القدرة التنبئية للأرباح ويعاب على هذه النماذج اعتمادها على بيانات سلاسل زمنية لفترة طويلة قد تصل إلى عشرين سنة فأكثر.

مدخل جودة الاستحقاقات : يشير هذا المدخل إلى المدى الذي تفسر فيه الاستحقاقات المحاسبية والتحقق من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي ومن أهم نماذج هذا المدخل هو نموذج جودة الاستحقاق والمعدل الذي يعتبر أكثر النماذج دقة.

مدخل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر: يستند المؤيدون لهذا المدخل إلى أن عدم الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات) الأرباح أو الخسائر (في التوقيت المناسب، يضعف من جودة الربح ومن ثم يضعف من جودة المعلومات المحاسبية، ومن نماذج هذا المدخل نموذج البنود الاستثنائية ونموذج خاصية وقتية الربح.

-2المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية

احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية أي) الملائمة و الموثوقية.)

إذ لا يوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة ، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز ، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة ؛ لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا – أو تمثيلا - للواقع الفعلي.

.احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية:

كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية ، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

.ليست كل المعلومات الملاءمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر) اختبار مستوى الأهمية) .

إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

.كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها)اختبار التكلفة/ العائد. (

فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها.

إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها و إلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه:

على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة، ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب، لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدموا المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة، إلا أن عملية المقارنة سواًء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات) أو الشركة (بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

المحور الثاني :آليات الحوكمة ودورها في تحسين المعلومات المالية والمحاسبية

اولا :الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

اشارت الدراسات التاريخية الى وجود العديد من الاليات التي يمكن أن تستخدم لتطبيق الحوكمة بالشكل الذي يساعد المؤسسات خاصة بعد فشل الشركات العملاقة في الولايات المتحدة واتهام المعايير المحاسبية الامريكية كأحد اسباب هذه الكوارث المالية ،وبدأت اصوات نظامية وأكاديمية تدعو الى التوجه نحو المعايير الدولية كما نتج عن هذا الفشل فرض ضوابط صارمة على مهنة التدقيق وكل ما يتعلق بالعمل الرقابي كآلية لحوكمة الشركات ،ويمكن القول بان هناك اجماع بين الباحثين على تصنيف آليات الحوكمة إلى آليات داخلية تطبق داخل المؤسسة واليات خارجية تطبق من خارج المؤسسة.

-1مساهمة الية المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات:

لقد تطورت مهنة المراجعة الداخلية من مجرد فحص النشاط المالي الى فحص النشاط التشغيلي ،كما تطورت الى اداة لتقييم القيمة الاقتصادية للمؤسسة بدلالة مدى فعالية قرارات الاستثمار والتمويل من ناحية ومدى قدرة الشركة على ادارة مخاطر الاعمال والمخاطر المالية للمؤسسة من ناحية اخرى بعدما كانت مجرد اداة لإدارة النشاط.

وشرعت العديد من الجهات المهنية بعديد من المحاولات من اجل تعظيم قيمة انشطة المراجعة الداخلية وتحرير الدور التقليدي للمراجع الداخلي بغية تحقيق مستوى مقبول من الجودة في مخرجات الفحص والتحليل والتقييم للممارسات الادارية وذلك ضمن مجموعة من المعايير المهنية للمراجعة الداخلية التي نص عليها مجمع المراجعين الداخليين سنة 1978 والتي عدلت سنة 1993 لتجنب

الانهيارات المالية وحدوث الافلاسات المالية للمؤسسات مستقبلا والموازنة بين الأطراف المتعارضة ،ولتفعيل مبادئ حوكمة الشركات المفروضة على المؤسسات المنخرطة في البورصة قام معهد المراجعيين الداخليين بإجراء تعديلات جوهرية على المعايير الدولية لممارسة مهنة المراجعة الداخلية في ديسمبر 2003 ،والتي أصبحت محل التنفيذ بداية من شهر جانفي 2004.

وتقوم المراجعة الداخلية بتحسين جودة القوائم المالية وما تحتويه من معلومات وفق معايير المراجعة الداخلية والتي تحدد بموجب معايير الاداء طبيعة انشطة المراجعة الداخلية حيث يشير المعيار رقم 2100 في هذا الشأن "ان نشاط المراجعة الداخلية يتولى التقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة المؤسسية"

بالنسبة لإدارة المخاطر فالمعيار 2110 ينص :"ينبغي ان يساعد نشاط المراجعة الداخلية المؤسسة عن طريق تحديد وتقييم التعرض الجوهري للمخاطر ،كما ينبغي ان يسهم ذلك النشاط في تحسين ادارة المخاطر وأنظمة الرقابة"

بالنسبة لخدمة التأكيد فالمعيار 2110 ينص :"ينبغي ان يتولى نشاط المراجعة الداخلية متابعة وتقييم فعالية نظم ادارة المخاطر بالمؤسسة "وينبغي ان يعمل نظام المراجعة الداخلية على تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بعمليات المؤسسة وبأنظمة المعلومات بها فيما يتصل بما يلي:

-موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية.

-كفاءة وفعالية المعلومات.

-حماية الاصول.

-الالتزام بالقوانين والتشريعات والعقود المتوقعة.

بالنسبة لخدمة الاستشارة 2010:"عند القيام بالأعمال الاستشارية فانه ينبغي على المراجعين الداخليين ومناقشة المخاطر المتصلة بأهداف الأعمال الاستشارية ،على

المراجعيين الداخليين أن يستخدموا المعرفة المكتسبة من الاعمال الاستشارية في تحديد وتقييم التعرض للمخاطر الجوهرية بالمؤسسة.

بالنسبة لحوكمة الشركات يشير المعيار رقم 2130:"الى انه ينبغي ان يسهم نشاط المراجعة الداخلية في عمليات الحوكمة بواسطة تقييم وتحسين عملية الحوكمة"من خلال:

-التحقق من وضع القيم والأهداف وتوصيلها.

-مراقبة عملية الانجاز بالأهداف.

-القيام بعملية المساءلة.

-التحقق من الحفاظ على القيم في المؤسسة.

بالنسبة لخدمة التأكيد 2130:"يجب على المراجعين الداخليين فحص العمليات والبرامج للتحقق من اتساقها مع القيم التنظيمية."

-2مساهمة الية لجنة المراجعة في تحسين جودة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات:

اظهرت العديد من الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الامريكية ان انشاء لجان مراجعة داخل الشركات ،سوف يؤدي الى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المالية التي تصدرها الشركة للأطراف الخارجية ،فوجود لجنة مستقلة تقوم بالإشراف على اعداد التقارير المالية وعلى تدعيم استقلالية ودور كلا من المراجعة الداخلية والخارجية والتأكيد على الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة ،والذي سينعكس بدوره على المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى وزيادة ثقتهم ،والأكثر من ذلك فان العديد من البورصات المالية العالمية تطالب الآن الشركات المقيدة بها بضرورة أن تقوم لجنة المراجعة بإصدار تقرير يرفق بالقوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي توضح فيه المسؤوليات التي قامت بها خلال

الفترة ورأيها في الافصاح عن المعلومات والتقارير المحاسبية ،وهذا بالتالي سوف يؤدي الى زيادة درجة الثقة التي يمنحها المستفدون من هذا التقرير.

وتعتبر لجنة المراجعة تطويرا لعملية المراجعة في مفهومها الواسع ،اذ جاءت فكرتها بهدف توفير وسيلة فنية رقابية تعمل على حماية أصحاب المصالح المختلفة بالمنظمة من خلال توفير تأكيدات إضافية بان مجلس الإدارة تؤدي مسؤولياتها بكفاءة وفعالية،فلجان المراجعة تقوم بالتأكد من وجود بيئة رقابية داخلية فعالة احد عناصرها وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية ذات جودة مناسبة مع توافر نظام معلومات رسمي سليم يضمن جودة التقارير المالية وغير المالية المعدة سواء للنشر العام أو الاستخدام الداخلي،كما ان وجود لجنة مراجعة يسمح بتدعيم المركز الاقتصادي للشركة من خلال تزويد باقي أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الملائمة والكافية لتحسين قرارات المجلس في إدارة شؤون الشركة،فهي خط اتصال بين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين مما يحد من مشكلة عدم تناسق المعلومات داخل المجلس وتخفيض تكاليف الوكالة وما يتبعه من إحكام السيطرة على الشركة وبالتالي رفع الجودة الشاملة للشركة.

وعليه يمكن تحديد مساهمة لجنة المراجعة في تحسين جودة القوائم المالية وما تضمنه من معلومات في مايلي:

-دراسة القوائم المالية والأسس التي تم الاعتماد عليها في التسجيل قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.

-متابعة نتائج الفحص التي توصل اليها المدقق الخارجي واستلام تقريره ومناقشته في الملاحظات والتوصيات الواردة فيه.

-مساعدة المراجعين الخارجيين في الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات التي يحتاجون إليها وحل المشاكل التي قد تواجههم.

-العمل كحلقة وصل بين المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة والمراجع الخارجي وبالتالي فهي تدعم عملية الاتصال واستقلالية المراجعين.

-متابعة وتقييم النتائج المتوصل اليها من تقييم نظم الرقابة الداخلية والتأكد من من أنها توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الاخطاء والمخالفات ووضع الضوابط التي تكفل اكتشافها فور وقوعها.

-بعيدا عن الاعمال التنفيذية تقوم اللجنة بكشف الحقائق والأفكار والمشاكل والمعوقات التي تواجهها الادارة ،وعرض بعض التوصيات الملائمة على مجلس الادارة.

-العمل على دعم هيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسات المقيدة في البورصة وهو ما يزيد من فعالية تقرير المراجع الخارجي عن هيكل الرقابة الداخلية ،حيث يمكن للجنة المراجعة عند استلامها لتقرير المراجع الخارجي عن هيكل نظام الرقابة الداخلية اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة اوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية.

-دعم حوكمة أصحاب المصلحة في المؤسسات المقيدة في البورصة خاصة حملة الاسهم وذلك من خلال فعالية وكفاءة اداء الادارة كوكيل عنهم لمسؤولياتها بشان الرقابة الداخلية.

-تتولى تقييم فعالية المراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية.

-تقييم المراجعين الخارجين والداخليين مما يؤدي الى تحسين الاتصال بينهم وزيادة الاتصال بينهم وزيادة جودة عملية المراجعة بنوعيها وتحقيق التكامل بينهما.

ان المسؤولية الاساسية للجنة المراجعة تنحصر في مساعدة مجلس الادارة في النهوض بمهامه والإشراف على عمل المراجعة ومن ثم تعتبر لجنة المراجعة من أهم آليات حوكمة الشركات في تفعيل حوكمة الشركات لأنها تساهم في ضمان الشفافية والمصداقية والعدالة في القوائم المالية وذلك من خلال تحققها من

سلامة الافصاح والبحث عن حقائق اخرى لا بد من الافصاح عنها،كما تقوم بدراسة معاملات الشركة مع الاطراف التي لها علاقة بالشركة ومدى التزام هذه الاخيرة بالقوانين واللوائح عند ممارستها لمهامها.

-3مساهمة الية مجلس الادارة في تحسين جودة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات:

مجلس الإدارة هو الهيئة العليا التي تحكم المؤسسة ،وهو مكلف بتمثيل المساهمين في إطار ما يعرف بنظرية الوكالة حيث يكفل للمستثمرين الاستخدام الأمثل لأموالهم وتحسين الاداء الاقتصادي للمؤسسة من خلال مهمته الرقابية ،ما يودي إلى زيادة قيمة المؤسسة،وبذلك فان مجلس الإدارة يقدم أهم وظيفة من وظائف حوكمة الشركات كون أن مجلس الإدارة جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

فحوكمة الشركات تطمح من خلال آلية مجلس الإدارة بضمان التوجه الاستراتيجي للمؤسسة والرصد الفعال للإدارة حيث يحرص على الحصول على المعلومات الكافية وان يعامل بعدالة مع كافة المساهمين وان يضمن التوافق مع القوانين السارية ومراجعة الأداء وسياسة المخاطر وكذلك ضمان وضع النظم الملائمة لتحقيق الرقابة الداخلية وخاصة نظم إدارة ومتابعة المخاطر والرقابة المالية والتوافق مع القوانين والإفصاح والاتصالات.

كما يعتبر مجلس الإدارة مسؤولا أمام المساهمين كوكيل عنهم وبالتالي كل احكام الوكالة في القانون المدني تطبق عليه ،كما انه مسؤول مسؤولية جنائية عن اي تحريف او تزوير في المعلومات الخاصة في المؤسسة ومن بين الامور التي تدعم فعالية مجلس الإدارة في إطار حوكمة الشركات هي تزويدها بلجان متخصصة تتولى القيام ببعض الاعمال ،مما يساهم في التخفيف من حجم وتعقيد المهام الملقاة على عاتقه وهي لجنة المراجعة ولجنة التعيينات ولجنة المكافآت.

ومن مهام مجلس الإدارة الحوكمية والتي تسمح بتحسين جودة القوائم المالية هي:

-مراجعة الخطوط الإرشادية والإستراتيجية لتوجيه الشركة وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية وخطط النشاط ووضع أهداف الأداء بالاظافة إلى فرض الرقابة على عمل الإدارة التنفيذية كما يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول.

-يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وان يأخذ بعين الاعتبار المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين والاستجابة لكافة اهتمامات أصحاب المصالح.

-وضع سياسة مكتوبة للإفصاح تحدد المبادئ والأهداف والإجراءات التي تحكم عملية الإفصاح عن المعلومات في الشركة.

ثانيا -الآليات الخارجية ودورها في تحسين جودة القوائم المالية وما تحتويه من معلومات:

هي تلك الآليات التي تؤكد على تحمل المؤسسة لمسؤولية توجيه انشطتها بطريقة عادلة بالنسبة إلى جميع أصحاب المصالح.

-1مساهمة آلية المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات:

يفرض الإطار العام لحوكمة الشركات على المساهمين ضرورة تعيين مراجع حسابات مستقل مؤهل وذو كفاءة مهنية للقيام بعملية مراجعة لكافة أنشطة وعمليات الشركة بغرض إبداء رأي فني محايد وموضوعي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية ،كما تجدر الإشارة إلى ان مراجع الحسابات يكون مسؤول أمام المساهمين فيما يتعلق بأداء عملية المراجعة وبذل العناية المهنية اللازمة ،ومسؤول عما ورد في تقريره أمام كل الأطراف المعتمدة على تقريره.

ويمكن تعريف المراجعة الخارجية في نقطتين :ا-تكمن عملية المراجعة في فحص المعلومات من اجل تعظيم منفعتها

ب-يشترط في الشخص القائم بعملية المراجعة ان يكون خارجي عن المؤسسة.

وعليه فان حساسية الادوار التي تؤديها المراجعة الخارجية تجعلها ذات اهمية كبيرة بالنسبة للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح لاستناد قراراتهم على استعمال المعلومات والبيانات والقوائم المالية التي تمت مراجعتها ومن المستفيدين من المراجعة ضمن متطلبات الحوكمة نجد:

ا-مجلس الادارة:

من ابرز اهتمامات مجلس الإدارة هو التأكد من أن الأهداف المسطرة قد تم بلوغها والتحقق من ان نظام المتابعة والمراجعة الدورية للحسابات المقدمة عبارة عن معلومات مقنعة وصادقة والتي يمكن ان تؤخذ كقاعدة لاتخاذ القرارات التسييرية.

ب-المساهمون وملاك المؤسسة:

يتجه اهتمام المسيرين إلى نتائج المراجعة وهذا للتأكد من:

-قدرة تسيير المسؤولين

-الاستغلال الجيد والأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بالقرارات الجديدة

-الكشف عن اخطاء الغش ومنع حدوثها او على الاقل الحد من انتشارها.

ج- الدائنون والموردون والأطراف الاخرى:

ان سلامة المركز المالي للمؤسسة تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات والتي تتم بين المؤسسة ومتعامليها ودائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المراجع الخارجي عن القوائم المالية والمركز المالي،كما ان درجة السيولة والربح تعدان ذات أهمية قصوى لهم،وبالتالي تعد الأساس لتحديد السلامة المالية.

إن للمراجعة الخارجية دور كبير في تحسين جودة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات كونها بمثابة جرس الإنذار المبكر للشركات،فهي تقوم بتبيان الانحرافات المالية والإدارية وذلك من خلال تطبيق قواعد العناية المهنية بكل اتقان وموضوعية وتدقيق حسابات الشركة وتدقيق أنظمتها المالية والإدارية والتحقق من الموجودات مما يؤدي الى كشف مواطن الضعف والخلل في إدارة الشركة في الوقت المناسب والقيام بوضع الطرق المثلى لمعالجته قبل انتشاره ،وهذا ما يبين انه بتطبيق المراجعة الخارجية سوف يكون هناك مزيدا من الرقابة ومزيدا من الحد من الغش والتزوير أي المساهمة البالغة في دعم وإرساء حوكمة الشركات.

إن محافظ الحسابات يحقق مبدأي الشفافية والإفصاح في التقارير المالية من خلال مصادقته على صحة وسلامة القوائم المالية ومدى مطابقتها للقوانين المنصوص عليها ،كما يمكن له ان يمتنع عن ذلك لكن بتقديم الأسباب الداعية إلى عدم المصادقة فهو الوكيل عن المساهمين نظرا لما يتمتع به من استقلالية عن الشركة،فيقوم بحماية حقوق المساهمين من التبذير والإسراف وسد جميع أوجه الاختلاسات ،ما يبرز ان الرقابة الخارجية باب متين يقود إلى التطبيق الجيد لحوكمة الشركات ،كما يتضمن تقرير المراجع الخارجي شرح مبسط ومعلومات إضافية حول التسيير.

أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في إطار حوكمة الشركات:

إن زيادة متطلبات الحوكمة زادت من أهمية العلاقة الموجودة بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية ،وفي بيئة الأعمال الحديثة أصبح دورهما أكثر تكاملا مما استدعى تعميق العلاقة بينهما وهذا ما تبرزه النقاط التالية:

ا-يؤثر عمل وظيفة المراجعة الداخلية على طبيعة وتوقيت ومدى عمل المراجعة الخارجية وعلى الإجراءات التي ينفذها بغرض فهمه لنظام الرقابة الداخلية

،وإجراءات تقدير المخاطر وإجراءات جمع أدلة الإثبات اللازمة للاختبارات التفصيلية ،وعند أداء مهام المراجعة الخارجية قد يعتمد المراجع الخارجي على أعمال أدتها وظيفة المراجعة الداخلية مسبقا وبالمثل أعطى معيار المراجعة الخارجية رقم 02 الحق للمراجع الخارجي في الاعتماد على إجراءات الرقابة الداخلية التي أعدت بمشاركة المراجعين الداخليين وذلك من اجل تقييم نظام الرقابة الداخلية.

ب-محددات قرار اعتماد المراجع الخارجي يؤثر على محددات قرار المراجعة الداخلية ،وذلك في ان الحكم الذي تعطيه وظيفة المراجعة الداخلية – جودة أداء العمل –القدرات المهنية للقائمين على وظيفة المراجعة-الأهلية-والمستوى الذي يرفع إليه تقرير المراجعة الداخلية-الموضوعية-تعد من أهم العوامل التي يأخذها المراجع الخارجي بعين الاعتبار في قرار الاعتماد عليها.

ج-إن الممارسة الميدانية لفحص عناصر القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة من قبل المراجع الخارجي من شانه أن يكشف بعض الأخطاء والتدليس الذي لم يستطع المراجع الداخلي اكتشافها ،مما يتيح في النهاية إمكانية البحث عن الأسباب المانعة من اكتشافها ومعالجتها بالطرق المناسبة.

ويتضح أن للتكامل الموجود بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية انعكاس ايجابي على حوكمة الشركات وهذا لما توفره من مزايا لأصحاب المصالح سواء داخل المؤسسة أو خارجها والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

-1بالنسبة لأصحاب المصالح داخل المؤسسة:

-توفير معلومات ذات مصداقية تساعد في اتخاذ القرار.

-خفض تكاليف المراجعة عن طريق التكامل بين النوعين واستبعاد ازدواجية العمل.

-إعلام الإدارة عن مواطن الضعف من خلال الاراء حول انظمة المعلومات،مسار المعالجة والى غير ذلك مما يسمح لها من القضاء على هذه المواطن.

-2بالنسبة لأصحاب المصالح خارج المؤسسة:

-اطمئنان هؤلاء الأطراف عن الرأي المعبر عنه من قبل المراجع الخارجي

-شمولية الرأي لكل العناصر الواردة في القوائم المالية الختامية باعتماد التكامل بين النوعين

-اطمئنان أصحاب المؤسسة على أموالهم

-الضخ المتوازي للمعلومات المفحوصة والتي تعبر عن الواقع الفعلي للعناصر المحتواة في القوائم المالية مما يسمح للأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات المناسبة.

الخلاصة:

تعتبر المعلومات التي تنتجها التقارير المالية من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف فضلا عن دورها في عملية التنبؤ باعتبارها مدخلا ايضا وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مفاد ان لكل ورقة مالية قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية ،كما ان التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد القرار،ونظرا للأهمية التي تكتسيها المعلومة المحاسبية والمالية في قطاع الأعمال كان ولا بد من الاستعانة باليات تحرص على اكتسابها لأهم عوامل تميزها وهي جودتها ،تعمل هذه الآليات بشكل مستقل أو بشكل متكامل من اجل منح المعلومة

المالية المزيد من المصداقية والشفافية والثقة حتى تؤدي الفائدة المرجوة منها وهذا في إطار التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات.

النتائج:

/1إن التطبيق السليم لمفهوم وميثاق الاخلاق ومعايير المراجعة الداخلية له أثار ايجابية في تفعيل حوكمة الشركات.

/2الشركات الجزائرية حديثة الاعتراف بهذه الوظيفة كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه ،فالمشرع الجزائري لم ينص عليها إلا في بداية الثمانينات.

/3إن لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دورا محوريا في الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية فهي منوط بها القيام بالتأكد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذا تقييم الرقابة الداخلية وحل النزاعات التي تنشا بين الإدارة والمراجع الخارجي وللقيام بذلك يجب ان يراعى في تشكيلها ان تتضمن أعضاء من كافة الاختصاصات اللازمة من محاسبين ومحللين ماليين لضمان جودة التقارير والقوائم المالية.

/4إن ضعف إشراف لجنة المراجعة يمكن ان يدمر ثقة الجمهور في التقارير المالية ،لذا يجدر ان تقوم هذه اللجنة بكشف الحقائق والمشاكل والصعوبات التي تواجهها الادارة وعرض التوصيات الملائمة على مجلس الادارة.

/5إن المهمة الأساسية للجنة المراجعة هي فحص التقارير المالية مع التركيز على كفاية وملائمة وموضوعية الإفصاح والسياسات المحاسبية وتقديرات الادارة.

/6تحقق آليات حوكمة الشركات اكبر قدر ممكن من المصداقية والجودة في المعلومات المحاسبية من خلال ما تقدمه من خدمات كمايلي:

-المراجعة الخارجية من خلال تقريرها الذي يساهم في رفع درجة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية والمالية كما أنها تؤدي دور فعال في إطار حوكمة الشركات كونها تحد من التعارض الموجود بين الملاك والإدارة والحد من

مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المسيرين والمساهمين خاصة ومشكلة الانحراف الخلقي داخل الوحدات الاقتصادية.

-دور المراجعة الداخلية في التأكد من فعالية الرقابة الداخلية بالإضافة إلى عملها التكاملي مع مجلس الادارة ولجنة المراجعة من اجل ادارة مخاطر المؤسسة.

-دور لجان المراجعة المتمثل في الاشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة والالتزام بتعليماتها ،وهي بذلك تساعد مجلس الادارة في تلبية مسؤولياته القانونية ،وكذلك العمل كحلقة الوصل بين مجلس الادارة وكل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.

-يكفل مجلس الإدارة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية ،كما تتم مساءلة مجلس الإدارة من طرف المؤسسة والمساهمين.

-تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية له انعكاس ايجابي على رفع مستوى الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية والمالية.

التوصيات:

/1نشر ثقافة حوكمة الشركات في المجتمعات عن طريق وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني ،فإذا ما أدرك المجتمع أن الحوكمة والياتها هي خط الدفاع الاول ضد اي فساد يحاول ان يسلب المجتمع ثرواته وأمواله،فانه سوف يدعم تطبيقاتها وادوار آلياتها وإرساء قواعدها ومبادئها.

/2استحداث مراكز متخصصة تهتم بقضايا الحوكمة تتولى مهمة إعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف ومتطلبات الحوكمة إلى جانب محاولة تكييف القوانين والقواعد الحوكمية حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشهد تغيرات سريعة ومستمرة.

/3تشكيل فريق عمل يكلف بتطوير عدد من التشريعات المرتبطة بحوكمة الشركات والياتها مثل قانون الشركات وقانون سوق المال وقانون تنظيم مهنة

المحاسبة والمراجعة بالشكل الذي يساهم في تفعيل الأدوار الحوكمية لآليات الحوكمة.

/4تعزيز الآليات التي تنظم عملية التوافق والملائمة بين مصالح الاطراف ذات العلاقة مع الشركات وذلك من خلال:

-تفعيل دور المراجعة الداخلية في مؤسسات المساهمة ، من خلال التأكيد على ضرورة تمتع المراجعين الداخليين بالاستقلالية والنزاهة والكفاءة العلمية والخبرة المهنية.

-تفعيل دور المراجعة الخارجية في مؤسسات المساهمة ، من خلال التأكيد على ضرورة تمتع المراجعين الخارجيين بالاستقلالية والنزاهة والكفاءة العلمية والخبرة المهنية.

-ضرورة وضع قواعد تساعد مجلس الإدارة على القيام بمسؤولياته من خلال إلزام المؤسسات بتعيين أعضاء غير تنفيذيين داخل المجلس للحد من السلوك النفعي الذي يمكن أن تمارسه الإدارة التنفيذية لتحقيق أهدافها الذاتية.

-تفعيل دور لجان المراجعة لما لها من أهمية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وذلك بضرورة إصدار تشريع يلزم شركات المساهمة بتعيين لجنه مراجعة يقوم بإعداد تقرير سنوي يرفق بتقرير المراجع الخارجي يتضمن نتائج عملها كما يراعى في تعيينها ان يتمتع أعضاءها بالخبرة الكافية في مجال الصناعة والمال والاستثمار ومجال المراجعة وذلك لضرورة إقرار رئيس لجنة المراجعة بعدم وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية السنوية.

/5ضرورة تعاون وتكامل الآليات لتحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير الخصائص النوعية لها.

/6استقلالية المراجعة الداخلية عن الادارة التنفيذية وتبعيته لمجلس الادارة الاشرافي وعرض تقاريره على هذا المجلس.

/7أن يتم أداء وظيفة المراجعة الداخلية من قبل اشخاص مهنيين ذو خبرة ومهارة عالية سواء من داخل الشركة او من خارجها ،ولاشك أن السماح للأطراف الخارجية بإعداد المراجعة الداخلية يدعم جودة الخدمات من ناحية ويدعم موثوقية المعلومات المالية وغير المالية من جهة اخرى ارساء قواعد الشفافية المطلوبة.

/8الاهتمام بوضع لجان مراجعة في المؤسسات تدعم استقلالية المراجع الداخلي والمراجع الخارجي مهمتها الأساسية تكمن في مناقشة أنشطتهم ونتائجها والإشراف عليها مما يفعل مبدأ المساءلة للآليات الرقابية.

/9ضرورة إلزام المراجعين الخارجيين بمعايير المراجعة المتعارف عليها بما فيها معايير الاستقلالية والعناية المهنية اللازمة وتقيدهم بدليل آداب وقواعد أخلاقيات المهنة من نزاهة وشفافية مع احترام التعليمات والإرشادات التي تنظم المهنة بما فيها معايير المراجعة الدولية.

/10ضرورة استجابة مسيري الشركات لتوصيات المراجع الخارجي وذلك من خلال وضع برامج ملائمة والإشراف على تنفيذها للتأكد من أن الإجراءات التصحيحية المتخذة تتماشى مع هاته التوصيات.

المراجع المعتمدة:

/1العابدي دلال،احمد قايد نور الدين،حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة اليانس للتامينات الجزائرية،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2015-2016

/2هوام جمعة، لعشوري نوال،"دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية،الملتقى الوطني :"الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع،رهانات وأفاق)،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

/3عبد الرزاق حسن الشيخ ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم –دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين-،بحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل،الجامعة الاسلامية غزة،كلية التجارة،قسم المحاسبة والتمويل،2012.

/4ناجي بن يحي ،دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي-دراسة حالة شركة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة،مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير، 2012-2013

/5براء الله ضياء الدين،دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية – دراسة لعينة من محافظي الحسابات وبعض المؤسسات لولاية ورقلة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية،السنة الجامعية 2016-2017

/6مجدي محمد سامي،"دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية" ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،جامعة الاسكندرية العدد رقم 2 ،المجلد 46،يوليو 2009.

/7عدنان بن حيدر بن درويش ،حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة اتحاد المصارف العربية ،2007